٩ ــ حقائق

ليست[١] خيالا ولا وهما ، وليست ظنا ولا ترجيحا ، وإنما هى حقائق لا تقبل الشك ، ولا تحتمل النزاع ، هذه التى رفعها صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب[٢] باشا وكيل المالية إلى رئيس الوزراء حين طلب إليه أن يدرس حالتنا المالية ليتبين أيمكن أم لا يمكن البدء فى تنفيذ هذا المشروع الذى اضطربت له البلاد وما زالت تضطرب ، لا أقول منذ عام ، بل منذ زمن طويل ، وهو مشروع جبل الأولياء .

---

(١) ٩ ــ ٥ ــ ١٩٣٣ .

(٢) جاء فى مذكرة مستر فرانك وطسن المستشار المالى للحكومة المصرية ما نصه : « هناك موضوع آخر دقيق ينبغى لى أن أشير إليه ، وهو موضوع خزان جبل الأولياء . إنى مقدِّر كل التقدير للمزايا التى تنجم عن تنفيذ هذا المشروع ، والجو السياسى مهيأ له ، ولكن لا يسعنى إلا التساؤل خلال هذه الأزمة المالية : هل مصر محقة فى تنفيذ مشروع لن تقل فائدته من وجهة الرى لو أرجىء تنفيذه بعد ثلاث أو أربع سنوات ، ولو كان من الضرورى الشروع فى تنفيذه الآن فإن تكاليف الخزان الفعلية المقدرة بـ ٤,٥ مليون جنيه يمكن بلا شك توزيعها على عدد من السنين بدفع أقساط سنوية أسوة بما اتبع فى خزان أسوان الأصلى ، إلا أن إنشاء الخزان سيكبد الحكومة مصروفات لا تقل عن ١٢ مليون جنيه على أعمال تبعية فى مصر ، بل إن مبلغا أكبر من هذا سيضطر إلى صرفه لأصحاب الأراضى التى تصبح قابلة للزراعة أو تتحسن حالها ، وكثير من هؤلاء الملاك عاجزون عن دفع فوائد ديونهم ، فمتى يحين الوقت الذى يصبحون فيه قادرين على جنى فوائد المبالغ التى تنفقها الحكومة فى سبيلهم » ؟

كذلك عارض وكيل وزارة المالية فقد جاء فى مذكرة له : « الذى يرجوه هو النظر فى إمكان إرجاء العمل ثلاث أو أربع سنوات حتى نستطيع أن نتعرف إتجاه إيراداتنا ومصير ميزانيتنا فى الثلاث السنوات القادمة » .

(انظر كوكب الشرق فى ٤ ــ ٥ ــ ١٩٣٣) .

حقائق واقعة لا تقبل الشك ، ولا تحتمل الجدال ، هذه هى التى يستطيع القراء أن يقرأوها ويتدبروها فى غير هذا المكان من الكوكب .. وما كان لى أن أتحدث عن هذه الحقائق أو أن أنالها بالتفسير والتأويل ، فقد أوتى عبد الوهاب باشا من الكفاية والبراعة ما يمكنه من أن يتحدث عن أشد الأشياء غموضا ، فإذا هى واضحة جلية ، لا تحتاج إلى إطالة النظر ولا إنعام التفكير ، إنما أريد أن أقف عند ملاحظات سياسية تثيرها قراءة هذا التقرير الذى كتبه عبد الوهاب باشا .

وأولى هذه الملاحظات أن الناس كانوا يعجبون من تلكؤ الوزارة فى الرد على استجواب المستجوبين حين قدموه إلى مجلس النواب ، وكانوا يتساءلون : مم تخاف الوزارة ؟ وفيم تتثاقل ؟ وما لها تطلب الإرجاء إلى غير أجل ؟ وما لها يحرجها المستجوبون فلا تستطيع أن تخلص من الحرج إلا بطلب الإرجاء إلى أن يستطيع رئيس الوزراء نفسه أن يرد على هذا الاستجواب ؟!

كان الناس يعجبون ، ويلقى بعضهم على بعض هذه المسائل ، ويقول بعضهم لبعض إن الوزارة لم تعجز عن أن تحمل النواب على إقرار المشروع فى الدورة البرلمانية الماضية ، فماذا يخيفها من هذا الاستجواب ؟ وماذا عسى أن يكون لرأى وكيل المالية من الخطر المخيف ؟ وكان الناس أيضا يتحدثون فى هذه الطريقة الغريبة المخالفة للدستور التى اختلست بها ميزانية الأشغال اختلاسا من مجلس النواب فلم يصوت على هذه الميزانية إلا خمسة وثلاثون عضوا من خمسين ، ومائة عضو يمثلون مجلس النواب .

وكان الناس يتحدثون أيضا عن إباء الحكومة وإلحاحها فى الإباء أن تؤجل ميزانية الأشغال حتى يكون الرد على هذا الاستجواب . كان الناس يعجبون لهذا كله ويتحدثون فى هذا كله ، ويقول بعضهم لبعض يجب أن يكون فى الأمر شىء ذو خطر ، لأن وزارة صدقى باشا لم تتعود الخوف إلا من الأشياء المخيفة حقا ، فقد ظهر الآن مصدر هذا كله ، وظهر الآن أن الإقدام على هذا المشروع فى هذه الأيام ليس إسرافا ولا خطأ ، وإنما هو اضطرار لمصر إلى كارثة مالية واقتصادية لا سبيل إلى أن تعرف حدودها أو تضبط نتائجها الخطرة المنكرة .

هذا وكيل المالية يقرر أن تعلية خزان أسوان تستتبع أعمالا ضخمة فى الرى وتكلف الدولة ملايين يرتاع الإنسان لذكرها ! وهذا وكيل المالية يقرر أن عند وزارة الأشغال مشروعات أخرى غير التى ذكرها ، أقرها مجلس الوزراء فى سنة ١٩٢٩ ، وأن هذا كله يكلف الدولة ملايين تضيق بها مواردها العادية فى أوقات الرخاء ، فكيف بها فى أوقات الشدة والضيق ؟ ثم هذا وكيل المالية يقطع فى غير تردد ولا اضطراب بأن البدء فى مشروع جبل الأولياء غير ممكن الآن من الناحية الاقتصادية والمالية حتى تفرغ البلاد من تعلية خزان أسوان ، وما تستتبعه من الأعمال الضخمة والنفقات التى تروع الأغنياء فضلا عن المأزومين . ثم هذا وكيل المالية يخاف وينبئنا بأن رئيس الوزراء نفسه يخاف معه من عجز وزارة الأشغال عن أن تجد الرجال الفنيين الذين ينهضون بمشروعاتها فى مصر فضلا عن مشروعاتها فى السودان ، فكيف لا تضطرب الوزارة إذا طلب إليها أن تعرض على مجلس النواب رأى وكيل المالية ؟ وأكبر الظن أن هذه الحقائق لو عرضت على مجلس النواب ، وخلّى بينه وبين حرية الرأى ، ولم تؤثر فيه الاعتبارات السياسية الخالصة لأبى أن يأذن للوزارة بالبدء فى هذا المشروع الآن .

وملاحظة أخرى يثيرها هذا التقرير الذى كتبه وكيل ماليتنا النابغة ، وهى أن الوزارة قد أساءت إلى نفسها حين لم تتدبر هذا التقرير كما ينبغى ، وحملت نفسها عبئا قد تنهض بثقله ، الآن ، لأن الحكم يلهيها عن التبعات ، ولكنها لن تستطيع أن تنهض بهذا الثقل يوم تنزل عن مناصب الحكم ، ويوم يخلو كل واحد من أعضائها إلى نفسه ، ويوم يرى كل واحد من أعضائها ما ستتورط فيه البلاد من الشر حين يبدأ فى هذا المشروع .

أساءت الوزارة إلى نفسها ولم تحسن إلى البرلمان فقد كان يجب عليها أن تظهره على هذه الحقائق ليقر هذا المشروع أو يرفضه على بصيرة وعلم بدخائل الأمور .

وملاحظة ثالثة يثيرها هذا التقرير ، وهى مداورة رئيس الوزراء فى رده على المستجوبين وحرصه على أن يؤكد أن عبد الوهاب باشا لم يناقش المشروع من

ناحيته الفنية . ومن الذى زعم أن رجال المال والاقتصاد مضطرون إلى أن يناقشوا مثل هذا المشروع من الوجهة الفنية الخالصة ، إنما واجب هؤلاء الناس أن يناقشوا مثل هذا المشروع من الوجهة الفنية حين ترتبط بما سيطلب إليهم من تدبير المال ، وقد قال عبد الوهاب باشا فى ذلك رأيه صريحا جليا ، لا عوج فيه ولا اضطراب .

وعبد الوهاب باشا أبقى فى وزارة المالية من رئيس الوزراء ، لأنه رجل فن ، لا رجل سياسة ، وتبعات عبد الوهاب باشا فى هذا وأمثاله أثقل من تبعات رئيس الوزراء ، لأن رئيس الوزراء سيستقيل غدا أو بعد غد ، ويبقى عبد الوهاب باشا ليواجه المصاعب المنكرة التى ينشئها له الوزراء معتزين بمسئوليتهم أمام البرلمان .

فمن الحق إذن على رئيس الوزراء أن يضع الآراء الفنية لوكيله فوق الاعتبارات السياسية مهما تكن ، وأن يظهر البرلمان على هذه الآراء الفنية ليعلم البرلمان ما يأتى وما يدع من الأمر .

ومهما يكن من شىء فقد كان عبد الوهاب باشا ناصحا للأمة والحكومة معا ، ناهضا بواجبه على خير ما ينهض به الرجل الكفء الذى يضع عمله الفنى بمعزل أمين حصين من الأهواء السياسية واعتباراتها .

وكانت الوزارة شجاعة حقا ، جريئة حقا ، وأى شجاعة أشجع ، وأى جرأة أجرأ من أن تمضى فى إقرار هذا المشروع وتنفيذه رغم هذه الحقائق التى يملؤها الروع .

أما الأمة فتظن أن الوزارة توافقنا ، وأن عبد الوهاب باشا يوافقنا أيضا حين نقول إن أمرها إلى الله .